المحددات الاجتماعية والاقتصادية للعود إلى الجريمة
دراسة حالة على عينة من المجرمين العائدين لممارسة الجريمة المودعين في سجن المنيا الجديدة

إعداد

* د / حنان محمد عاطف كشك

مقدمة :

أصبحت ظاهرة العود للجريمة تشكل هاجسا لمعظم المهتمين بمكافحة الجريمة من رجال الأمن والقانون والباحثين في مجال العلوم الإنسانية كعلم الاجتماع وعلم النفس ،لما يترتب على العود للجريمة من خسائر للمجتمع ولما تحدثه من آثار سلبية تهدد أمن واستقرار المجتمعات .

ولذا قد اهتمت غالبية الدول بظاهرة العود للجريمة من خلال عقد مؤتمرات لمناقشة جرائم العود ومن أشهر هذه المؤتمرات المؤتمر الذي عقد في لندن عام ١٩٥٥م والذي دعت إليه الجمعية الدولية لعلم الإجرام بهدف تقصي الظروف والعوامل التي تؤدي بالفرد إلى تكرار الجريمة والذي ربما يقود الحكومات والدول إلى إعادة النظر في الأساليب والوسائل المستخدمة في محاربتها والقضاء عليها.

وتعد ظاهرة العود إلى الجريمة من الظاهرات التي تعاني منها العديد من المجتمعات سواء المتقدمة أو النامية ،إلا أن درجة انتشار الظاهرة يختلف من مجتمع لآخر وما يسود المجتمع من معايير وقواعد أخلاقية ودينية واجتماعية حيث لا يتم النظر إلي الفعل المنحرف نفس النظرة من جانب كل المجتمعات (أبو العنين،١٩٨٩: ٣٩١).

وفي هذا الصدد أشار " ليمرت" أن الانحراف ظاهرة غير ثابتة تخضع في تعريفها إلى رد فعل الجماعة تجاه السلوك ، فالانحراف لا يقوم على نوعية الفعل بقدر ما يرتبط برد الفعل الاجتماعي الذي يتبع الفعل الانحرافي ، كما أكد على أن الانحراف في السلوك بوجه عام هو نتيجة خلل في التنظيم الاجتماعي القائم في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية (Lemert,1975:33).

ويمكن القول بان ظاهرة العود لارتكاب الجريمة هي نتاج مجموعة من القوى والظروف التي تضغط يثقلها على الفرد لكي يعود مرة أخرى أو مرات عديدة لارتكاب الجريمة وفي مقدمة هذه الظروف قد تكون الأوضاع الاقتصادية المتدنية والأوضاع الأسرية غير الملائمة في بعض الأحيان وجماعات الأصدقاء والرفاق كما أن البيئة الطبيعية المتخلفة التي يعيش فيها الفرد قد تلعب هي الأخرى دوراً في دفعه إلى ممارسة السلوك الإجرامي.

* أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب ــ جامعة المنيا

إشكالية الدراسة :

تتأثر ظاهرة العود للجريمة إلى حد كبير بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع ،حيث ثبت عمليا أن الشخص المفرج عنه إذا ترك بمفرده يواجه قوى الشر التي تعمل لجذبه،فسوف يعود مرة أخرى إلى الجريمة ،فالرفقة السيئة والقدوة الفاسدة،والعزلة عن الجماعات الخيرة وعدم تقبله في المجتمع ،وصد سبل العيش الشريف أمامه نتيجة لتحفظ المجتمع تجاهه ، يدفعه مرة أخرى للتردي في هاوية الجريمة (الفقي ، ١٠٥:٢٠٠٣) حيث أن صحيفة سوابقه كثيرا ما تقف حجر عثرة في سبيل التحاقه بعمل يتكسب منه ، مما يضطره إلى اللجوء لقرناء السوء الذين يزينون له متابعة السلوك الإجرامي باعتباره الوسيلة الوحيدة أمامه لكسب العيش .،وهنا يشير المحكوم عليهم إلى أن العقاب الحقيقي لهم يبدأ من يوم يخرجون من السجون.

وقد أكدت نتائج العديد من الدراسات السابقة أن كثيرا من خريجي السجون يعانون بعد انقضاء فترة حكمهم من نبذ المجتمع لهم مما يتسبب في كثير من الأحيان لعزل اجتماعي للسجين وأسرته ،والذي قد يسهم في كثير من الأحيان في عودته لطريق الإجرام مرة أخرى. ووفق الإحصاءات الصادرة عن وزارة العدل الأمريكية (٢٠٠١) تبين أن ٦٢% من السجناء المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية في عدد سبع ولايات عادوا لممارسة الجريمة خلال العام الأول من الخروج من المؤسسة بعد فشلهم في التكيف مع المجتمع (مركز بحوث شرطة الشارقة ،٢٠٠٤).

وتعتبر مصر من الدول ذات المعدلات المرتفعة للعود للإجرام ، ففي دراسة أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ٢٠١١ تبين أن نسبة العود للإجرام بلغت ٣٤,٦% من بين المسجونين المفرج عنهم وهي تعد نسبة خطيرة تهدد أمن وسلامة المجتمع.

فإذا كانت الجريمة في حد ذاتها ظاهرة اجتماعية خطيرة تضر الشعور الجمعي وتهدد مصالح الجماعة ، فإن ظاهرة العود إلى الإجرام تمثل خطورة أعظم ومشكلة جذورها أعمق ، فالمجرم الذي يتردى في الجريمة المرة تلو الأخرى دون أن تجدي طرق العقاب أو أساليب الإصلاح في ردعه أو تقويمه ، يبدو أشد خطراً على المجتمع من المجرم الذي يجرم مرة واحدة فحسب ثم لا يلبس أن يتكيف ثانية مع المجتمع ، ويخضع لنظمه وقوانينه.

ولذا تتمثل الإشكالية الرئيسة للدراسة الراهنة في محاولة الوقوف على أهم المحددات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على ظاهرة العود للجريمة وذلك بالتطبيق على عينة من العائدين لممارسة بعض الجرائم لمعرفة ما الذي يدعو الفرد إلى تكرار تجربة دخول السجن بما فيه من تجريد وسلب لحريته وما السبب في زيادة أعداد المجرمين العائدين للجريمة على الرغم من خبرة العقاب والمعاناة التي يعانوها هم

وأسرهم وذلك كمحاولة للوصول إلى مجموعة من التوصيات التي تعمل على زيادة تقبل المفرج عنهم في المجتمع وتقديم يد المساعدة لهم للاندماج في المجتمع والعيش حياة شريفة بدلاً من نبذهم اجتماعياً.

أهمية الدراسة :

- باستطلاع التراث النظري تبين قلة الدراسات التي أجريت عن جرائم العود في المجتمع المصري على الرغم من ارتفاع معدلات العود داخل مصر، لذا ترجع أهمية الدراسة الراهنة في كونها قد تسهم في إثراء المكتبة المصرية ببعض البيانات التحليلية عن مسببات العود للجريمة .
- عدم فاعلية الوسائل التقليدية لمكافحة الجريمة في منع العودة للجريمة ولذا كان من الضروري البحث في أسباب العود للجريمة حيث أن تجاهل هذه المشكلة أو التقليل من شأنها قد يسهم في تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عنها في المجتمع .
- هذا فضلا على أن نتائج الدراسة الميدانية قد تتوصل إلي مجموعة من التوصيات والمقترحات التي قد تساعد المفرج عنهم وتؤهلهم للاندماج في المجتمع .

الدراسات السابقة :

١/ قدمت حمدان (٢٠٠١) دراسة هدفت إلى التعرف على الظروف والدوافع التي تدفع الفرد للعود لارتكاب الجرائم في المجتمع الأردني ،واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالتطبيق على ٣٥٠ مجرم عائد من نزلاء المراكز الإصلاحية وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الشباب ذوي المستوى التعليمي المنخفض هم الفئات الأكثر عودة للجريمة، وان جرائم السرقة بالإكراه هي الجرائم الأكثر تكرارا ،كما تبين وجود علاقة بين الأوضاع الاقتصادية المتدنية وبين عدد مرات العود للجريمة كذلك وجود علاقة بين عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم من المراكز الإصلاحية وبين عدد مرات العود للجريمة .

٢/ قدم (Smith&et al ,2002) دراسة هدفت إلى بحث العلاقة بين مستوى العقوبة والعود للجريمة وذلك بتحليل عددا من المخطوطات الكندية التي تخص ٤٢٢ من المذنبين الأحداث و البالغين من الجنسين وقد أوضحت نتائج الدراسة أن عقوبة سلب الحرية التي تتجاوز مدتها السنتين يصاحبها زيادة في معدل العودة للجريمة ،بينما العقوبات السالبة للحرية قصيرة الأجل التي لا تزيد عن ستة أشهر لم تسجل إي نسبة تأثير على معدل جرائم العود .

٣/ قدم كلا من (Gordan&Weldon,2003) دراستهما والتي هدفت إلى الكشف عن آثر البرامج التأهيلية على النزلاء بعد الإفراج عنهم وعلاقتها بالعودة إلى الجريمة وذلك في مركز هوتسفيلد للإصلاح في ولاية فرجينيا الغربية وتم التطبيق على النزلاء الذين استفادوا من برامج التعليم والتدريب المهني، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود تأثير ايجابي في تخفيض معدل العود إلى الجريمة

بالنسبة إلى النزلاء الذين اشتركوا في برامج التعليم والتأهيل المهني حيث أن هذه البرامج تهيئ المفرج عنهم لحياة مغايرة عن وضعهم السابق وتحد من عودتهم للجريمة .

٤/ قام(Owens, 2003) بإجراء دراسة هدفت إلى الكشف عن أثر الرموز الاجتماعية السلبية ،الوصم وخبرات سوق العمل لدى عينة من المجرمين السابقين عددهم ثلاثة عشر سجينا تم اختيارهم عن طريق إحدى مؤسسات خدمة المجتمع المدني في مدينة نيويورك ،وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الرموز الاجتماعية السلبية التي تلتصق بالسجناء تؤثر سلبا على عودتهم للإجرام ، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن إعادة تأهيل السجناء السابقين يرتبط إيجابا مع عدم عودتهم إلى الإجرام .

٥/ قدم بن رجب (٢٠٠٤) أطروحته للدكتوراه والتي استهدفت الكشف عن بعض العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي قد يعزى إليها سبب عودة بعض الأفراد إلى ارتكاب الجريمة، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالتطبيق على عينة من الشباب العائد للجريمة في سجون مدينة طرابلس وقد خلصت الدراسة إلى أن ظاهرة العود للجريمة ما هي إلا نتاج لمجموعة من العوامل منها ما هو مرتبط بذات الفرد وبما اكتسبه من خبرات أو قيم أثناء فترة عقوبته ومنها ما يرجع إلى الظروف والعوامل التي واجهته بعد انتهاء فترة سجنه. ٦/أجرى المطيري دراسته (٢٠٠٧) والتي هدف من خلالها إلى التعرف على الخصائص الديموجرافية للعائدين لجريمة السرقة ،ومعرفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المؤدية للعود إلى جريمة السرقة وطبقت الدراسة على عينة من النزلاء السعوديين العائدين إلى جريمة السرقة في سجون مدينة الرياض بالاعتماد على منهج المسح الاجتماعي وتوصلت الدراسة إلى أن معظم العائدين لجريمة السرقة من الفئات العمرية الشابة و من اللذين لم يتجاوز تعليمهم المرحلة الابتدائية ومن الذين ليس لهم دخل شهري ثابت وينقطعون عن العمل لفترات طويلة والذين لم يحصلوا على برامج التدريب المهني .

٧/ هدفت دراسة عياد (٢٠٠٧) إلى الوقوف على آثار الوصمة الجنائية على فئة السجناء المفرج عنهم ، وما ينتج عن هذه الوصمة من معوقات تعترض قدرة هذه الفئة على التكيف مع المجتمع بعد الإفراج عنهم وعودتهم مرة أخرى إلى الحياة الاجتماعية السوية ، بغية التوصل إلى مؤشرات تخطيطية لتفعيل دور الرعاية اللاحقة لهم بعد الإفراج عنهم حتى تقل أو تنعدم معدلات عودتهم مرة أخرى للانحراف والجريمة وقد اعتمد الباحث على منهجي المسح الاجتماعي بالعينة ودراسة الحالة في هذه الدراسة ولقد توصلت الدراسة إلى أن الفرد الموصوم يواجه العديد من المواقف السلبية من قبل أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته الرسمية ، والتي تؤكد دائما بأنه شخصا مرفوض ومنبوذ اجتماعيا ، مما يشكل لديه وعيا جديدا يؤدى به إلى الانخراط في دائرة احتراف الجريمة وابتعاده كليا عن مزاولة إي نشاط شرعي،

وفى الوقت ذاته أكدت الدراسة على أهمية دور الجمهور في معاونة المفرج عنهم على استعادة اعتبارهم الاجتماعي ومكانتهم بعد خروجهم من السجون وعودتهم إلى الحياة الاجتماعية.

٨/ قدم العوضي (٢٠٠٨) أطروحته للدكتوراه والتي هدف من خلالها إلى الوقوف على أهم أسباب العود للإجرام والتي أكد فيها على أن العود والاعتياد على الإجرام يرجع إلى أسباب داخلية لصيقة بالشخص أهمها الوراثة والإجرام في سن الحداثة وأسباب بيئية أهمها سوء المعاملة العقابية في السجون والاختلاط المفسد بين النزلاء والنظرة العدائية تجاه المفرج عنهم من السجون من قبل المجتمع وأصحاب الأعمال .

٩/ هدفت دراسة السبيعي (٢٠١٠) إلى الوقوف على أهم العوامل الخارجية مثل برامج التأهيل المهني وأهم العوامل الداخلية مثل المستوى التعليمي والاقتصادي للنزيل والتفكك الأسري ودورهم في تكرار العود إلى الجريمة، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالتطبيق على عينة من نزلاء المؤسسات الإصلاحية بمدينة الرياض ، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك ارتباطا بين انخفاض المستوى الاقتصادي والتعليمي وبين تكرار العود للجريمة ،كما أظهرت النتائج أن من التحقوا ببرامج التأهيل المهني اقل في العود للجريمة ممن لم يلتحقوا .

١٠/ أجرى عسيري (٢٠١٠) دراسة هدفت إلى الوقوف على الاتجاهات المجتمعية نحو النزلاء المفرج عنهم وأثرها في العودة للجرائم واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالتطبيق على عينة من النزلاء المفرج عنهم في مدينة تبوك ،وأظهرت نتائج الدراسة أن اتجاهات المواطنين السلبية نحو المفرج عنهم كانت مرتفعة ،ومن هذه الاتجاهات السلبية عدم المصاهرة عدم الجوار و عدم المشاركة التجارية .

١١/ قدم (Williams&Kitchen, 2010) دراستهما لبحث العلاقة بين الجريمة ونوعية الحياة في ولاية ساسكاتون بكندا. والتي أطلق عليها اسم "عاصمة الجريمة حيث تعد من أعلى المدن في معدلات الجريمة ،وقد أجرى الباحثان دراسات حالة على عينة من السكان الذين يعيشون في أحياء ذات مستوى اقتصادي واجتماعي وبيئي منخفض ومدى اتجاههم إلى ارتكاب الجرائم ،وتوصلت الدراسة إلى أن ظروف الفقر التي يعيشها السكان وانخفاض التماسك الاجتماعي بين السكان وزيادة التعرض للمخاطر الاجتماعية يجبر الأفراد على تكرار ارتكاب الجرائم.

١٢/ قام (Haynes(2011 بإجراء دراسة هدفت إلى التعرف على آثارالعوامل المجتمعية المتعلقة بتطبيق نظام العدالة الجنائية على ضحايا الجريمة ودورها في زيادة معدلات الجريمة والجنوح،وطبقت الدراسة في ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية على ضحايا الجريمة ، وتوصلت الدراسة إلى انه على الرغم من الإصلاحات العديدة الرامية إلى إدماج ضحايا الجريمة في نظام العدالة الجنائية ، والتي تشمل توسيع نطاق برامج التعويض ، وتقديم الخدمات المتعددة للضحايا ، وزيادة مشاركتهم في

إجراءات العدالة الجنائية ، إلا إن معدلات العود للجريمة بقيت مرتفعة في الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٦ في ولايةبنسلفانيا، وذلك لفشل هذه الإصلاحات في إحداث أي تغيير ذو معنى في حياة ضحايا الجريمة .

١٣/ قدم البلوى (٢٠١١)دراسته والتي هدفت إلى الكشف عن دور الوصم الاجتماعي في العود للجريمة واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة بالتطبيق على عينة مكونة من عشرين شخصا من العائدين المفرج عنهم في منطقة تبوك،وتوصلت الدراسة إلى أن النظرة السلبية من قبل أفراد المجتمع تلعب دورا بارزا في تكرار العود للجريمة لدى نسبة كبيرة من أفراد عينة البحث هذا فضلا عن انعدام الفرص الاقتصادية المتاحة أمام السجناء المفرج عنهم تدفع بهم أيضا إلى تكرار الجرائم .

١٤/ أجرى عريشه (٢٠١٥)دراسة هدف من خلالها إلى التعرف على العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى العود مرة أو مرات عديدة إلى ارتكاب الجريمة ومن ثم عودة الجانح إلى الإيداع بمؤسسات الإصلاح والتأهيل،وطبقت هذه الدراسة على (١١٦) حدثا عائدا للجنوح من نزلاء مؤسسة الإصلاح والتأهيل بطرابلس ،وتوصلت الدراسة إلى أن العود للجنوح أكثر انتشارا بين الذكور عن الإناث ،وان أكثر العائدين للجنوح سواء من الذكور أو الإناث مستوى تعليمهم متدني،وأتضح أن من أكثر الأسباب التي دفعت بالجانحين إلى العود للانحراف عدم تقبلهم داخل أسرهم ومعاملتهم معاملة سيئة من قبل أفراد المجتمع .

تعقيب على الدراسات السابقة :

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يمكن تلخيص أهم القضايا التي اتفقت عليها معظم الدراسات :

-أن من ابرز المشكلات التي تواجه المفرج عنهم هي الاتجاهات السلبية من قبل المواطنين نحوهم مثل النفور منهم ،عدم الرغبة في مصاهرتهم و نظرة المجتمع الدونية لهم والتي تشكل أسبابا جوهرية تدفع بهم لتكرار ممارسة الجرائم .

- أن الفرد الموصوم يواجه العديد من المواقف السلبية من قبل أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته الرسمية حيث يتم رفضه ونبذه اجتماعيا مما يشكل لديه سلوكاً عدائياً تجاه المجتمع ويسهم بشكل رئيس في دفعه نحو الانخراط في دائرة احتراف الجريمة وابتعاده كلية عن مزاولة إي نشاط مشروع .

-أن ظاهرة العود للجريمة تكثر بين ذوي التعليم المنخفض وذوي الوضع الاقتصادي المتدني.

- تلعب برامج التأهيل المهني للسجناء المفرج عنهم دورا بارزا في الحد من العود للجريمة .

- نلاحظ استخدام مصطلح ضحايا الجريمة في دراسة(Haynes،2011) حيث أكدت نتائج الدراسة بان استمرار رفض المجتمع للمفرج عنهم ومعاملتهم معاملة سيئة يؤدي إلي عودتهم للجريمة مرة أخرى .

– أضافت دراسة كلا من بن رجب (٢٠٠٤) &العوضي (٢٠٠٨) أن العود للإجرام لا يرجع فقط إلى أسباب مجتمعية بل أيضا إلى أسباب ذاتية ، وهنا يمكن القول بأنه على الرغم من أن العوامل المجتمعية قد تضغط بثقلها على الفرد وتدفعه نحو ارتكاب الجريمة والعود إليها ، إلا انه لا يمكن إهمال أن للعامل الفردي دور في ارتكاب الجريمة والعود إليها أيضاً ، فالمجرم الذي ليس لديه استعداد إجرامي لارتكاب الجريمة حتى مع توافر العوامل المجتمعية نادراً ما يرتكب الجريمة ، فكم من شخص فقير ويعيش في بيئة متصدعة ونراه بعيدا عن السلوك الإجرامي .

– كشفت لنا دراسة (Smith,2002) أنه كلما زادت فترة بقاء المسجون في السجن كلما صاحب ذلك زيادة في معدل العودة للجريمة ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى اعتياد الفرد على حياة السجن ومخالطته لمساجين أكثر خطورة ربما يسهم في عودته للجريمة .

– من الملاحظ أن عدد كبير من الدراسات السابقة اعتمدت على التحليل الكمي و لم تتجه إلى التحليل الكيفي وهذا ما سوف تعتمد عليه الدراسة الراهنة ،حيث أن التحليل الكيفي أقدر على تقديم صورة أكثر واقعية عن أحوال هذه الفئة من أفراد المجتمع .

الإطار النظري للدراسة :

مفاهيم الدراسة :

١/مفهوم المحددات الاجتماعية :

لم يتم الاتفاق على تعريف دقيق لمفهوم المحددات الاجتماعية ولذا فقد رجعت الباحثة إلى بعض الدراسات التي عرفت المحددات ،فقد عرفها الحكيم بأنها :"مجموعة الظروف التي تحيط بالشخص منذ مولده وتؤثر على تكوين شخصيته وتوجه سلوكه مثل الأسرة،الأصدقاء، العمل ، الحي ، وقت الفراغ.....وغيرها من المحددات" (الحكيم ،١٩٩٩:٦).

بينما عرفها الشبيب بأنها :"ما يسود المجتمع من قوى ومؤثرات وأوضاع معينة متعلقة بتنظيم المجتمع وتكون هذه القوى والمؤثرات متفاعلة مع بعضها البعض مؤدية إلى نتائج تظهر في سلوك أفراد المجتمع الذي توجد فيه "(الشبيب ،١٩٩٢:٥٠).

المحددات الاجتماعية في الدراسة الراهنة بأنها :" الظروف الاجتماعية التي تحيط بالفرد وتؤثر في عودته للجريمة مثل الظروف الأسرية والبيئية المحيطة به، نظرة المجتمع للمفرج عنهم أي مدى تقبل أو رفض المجتمع له ،جماعة الرفاق ، الوسط الاجتماعي ..... وغيرها من الظروف التي قد تلعب دوراً في العود للجريمة .

٢/ مفهوم المحددات الاقتصادية :

يقصد بالمحددات الاقتصادية في الدراسة الراهنة :المؤشرات المحددة للمستوى الاقتصادي للعائدين للجريمة وتتضمن الحالة المهنية ،نوع المهنة ،مستوى الدخل وتوافره بصورة دائمة، مدى كفايته للوفاء بالمتطلبات المعيشية ، نوعية السكن، الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الفرد .....وغيرها من الظروف التي قد تلعب دوراً في العود للجريمة .

٣/ مفهوم الجريمة :

تعرف الجريمة من المنظور القانوني بأنها : "كل عمل يُعاقب عليه بموجب القانون أو ذلك الفعل الذي نص القانون على تحريمه ووضع جزاء على من ارتكبه "(Zanden,1990:221).

في حين عرف "سيذرلاند "الجريمة بأنها " السلوك الذي تحرمه الدولة لما يترتب عليه من ضرر اجتماعي على المجتمع والذي تتدخل لمنعة بعقاب مرتكبيه " (شتا،٢٠٠٤: ٢٣).

ويمكن القول بأن تعريف " سيذرلاند " للجريمة يربط بين جانبين أساسين وهما :الضرر الاجتماعي للفعل في نظر القانون ،وتوقيع عقوبة على ارتكاب الفعل لأنه يمثل اعتداء على مصلحة جوهرية للمجتمع ،كما يمثل ضمانا هاما لحماية المصالح الاجتماعية .

٤/مفهوم العود للجريمة :

يتضمن تعريف العود من وجهة نظر علم الإجرام صورتين رئيسيتين (صالح ،١٩٨٤):

- **الصورة الأولى:** صورة الشخص الذي سبق الحُكم عليه قضائياً في إحدى الجرائم ثم ارتكب جريمة جديدة سواء ثبتت عليه أم لم تثبت .
- **الصورة الثانية** : صورة الشخص الذي سبق الحُكم عليه في قضية إجرامية ثم صدرت منه بعض الأفعال المتعلقة بنشاطه الإجرامي نظرا لحالته الخطرة .

وترى الباحثة إن هذا المفهوم به كثير من الإجحاف حيث لا يشترط صدور حكم جديد بالإدانة لاعتبار الشخص عائدا للإجرام ، بل يحكم عليه من درجة خطورته ، ويبدو أن هذا المفهوم ينظر للمجرم العائد على أنه القاعدة لا الاستثناء كما سبق وأكد على ذلك " لومبروزو".

أما تعريف العود من وجهة نظر علم القانون فيشترط وجود حُكماً سابقاً على الجريمة الجديدة ويعتبر هذا المحور الأساسي لتوافر حالة العود في القوانين ،ووفق القانون المصري يكتفي بصدور الحكم ليعتبر عائداً دون اشتراط تنفيذه (نصر الدين& زرزورة ،٢٠١٤: ٣٠٩).

وقد عرف "شلال" العود بأنه : ارتكاب شخص جريمة والحكم عليه شريطة أن يكون قد حكم عليه في جريمة سابقة (شلال ،٢٠١١:١٤٢).

ويمكن تعريف العود في الدراسة الراهنة بأنه : تكرار ارتكاب الشخص الذي سبق وارتكب فعل يعاقب عليه القانون وتم إيداعه السجن ثم أطلق سراحه، لجريمة أخرى يعاقب عليها القانون ويتم إيداعه السجن مرة أخرى بغض النظر عن نوع وحجم الجريمة .

تصنيفات العود للجريمة :

هناك العديد من التصنيفات لظاهرة العود للجريمة يمكن ذكر أبرزها على النحو التالي :

١/العود حسب نوع الجريمة : وهو ينقسم بدوره الى نوعين:(السماك ،١٩٨٥:٥٩).

أ)**العود الخاص أو النسبي** :وهو ارتكاب الجاني لنفس الجريمة التي سبق ،وأن حوكم عليها .

ب)**العود العام أو المطلق** :وهو ارتكاب الجاني لجريمة مغايرة لجريمته الأولى التي سبق وأن حوكم عليها.

٢/العود حسب عدد الجرائم السابقة على الجريمة الجديدة :والذي ينقسم أيضاً إلي نوعين:(الحناكي ،١٩٩٦:١٩٦).

أ)**العود البسيط**:وهو ارتكاب الجاني لجريمة ثانية بعد صدور حكم واحد عليه في جريمته السابقة.

ب)**العود المتكرر**:وهو ارتكاب الجاني لجريمة مسبوقة بحكمين أو أكثر.

٣/العود حسب الفارق الزمني بين الجريمة السابقة والجديدةوينقسم إلى:(خليل ،١٩٨٨:١١).

أ)**العود المؤبد**:اعتبار الجاني عائدا بغض النظر عن الزمن الفاصل بين العقوبة للجريمة السابقة وبين جريمته الجديدة .

ب)**العود المؤقت**:يتطلب ارتكاب الجاني جريمته الحالية خلال فترة محددة محتسبة من تاريخ انقضاء فترة العقوبة السابقة وإذا تجاوزها لا يعتبر العود بذلك متحققا .

النظريات المفسرة لظاهرة العود :

نظرية الوصم الاجتماعي :Social Labeling Theory

تقوم هذه النظرية على فرضية أساسية مؤداها أن الانحراف ظاهرة غير ثابتة في المجتمع تخضع في تعريفها إلى رد فعل الجماعة تجاه السلوك فالانحراف لا يقوم على نوعية الفعل بقدر ما يعتمد على النتيجة التي ترتبت عليه .وتؤكد النظرية على أن الذي يؤدي إلى خلق المجرم إنما هو الكيفية التي يعامله بها الآخرون(كاره ،١٩٨٥:١١٦).

حيث أشار" أدوين ليمرت" إلى أن تلك الكيفية وما يصاحبها من عمليات مرحلية ،وبما يلازمها من تأثير وتأثر متبادل إنما تؤدي إلى تأكيد الشر والآثم وتأكيد نقمة الشخص الموصوم نحو نفسه، فالوصمة تاج الإدانة والحكم لا يمثلان نهاية العقاب بالنسبة إلى المجرم بل أن المجتمع بفئاته المختلفة يقوم بعقابه

وعقاب كل من لهم صله به من خلال دورة الحياة الاجتماعية مما يعوق حركته وحركة من ينتسبون إليه من التفاعل الطبيعي مع المجتمع (الخواجة ،٢٠٠٣: ١٤٢).

وقد عرف كل من (Alonzo&Reynolds,1995) الوصمة بأنها العملية التي تنسب الأخطاء والآثام الدالة على الانحطاط الخلقي إلى أشخاص في المجتمع ، فتصفهم بصفات بغيضة أو سمات تجلب لهم العار أو تثير الشائعات . وتشير الوصمة إلى أكثر من مجرد الفعل الرسمي من جانب المجتمع تجاه العضو ، الذي أساء التصرف أو كشف عن أي اختلاف ملحوظ عن بقية الأعضاء.

وتعد إسهامات "جوفمان" من أهم الإسهامات في موضوع الوصم ،حيث أشار "جوفمان" إلى علاقة الدونية التي تجرد الفرد من أهلية القبول الاجتماعي الكامل ،وركز على المشاكل الناتجة عن وصم الأفراد وعلى آليات التأقلم التي يستخدمونها لمواجهة هذه المشكلات ،حيث أكد على أن الوصم يربط الفرد الموصوم بخصائص غير مرغوبة تعمل على تجنب المجتمع لهذا الفرد مما يؤدي إلى انعزال الفرد الموصوم شبه الكامل عن المجتمع (Goffman,1963,55).

وترجع نظرية الوصم في الجذور إلى ما أدركه "أميل دور كايم" قبل ظهور هذه النظرية حيث أدرك أن كثير من الأفراد يتجهون إلى الانحراف ليس بسبب سمات متأصلة في ذاتهم تدفعهم إلى الجريمة والانحراف ولكن بسبب تلك النظرة والانطباع المجتمعي الذي تكون ضدهم من قبل المجتمع الذي الصق بهم وصمة معينة نتيجة سلوكهم المنحرف وان هذه الوصمة تظل عالقة في تاريخهم لكل من يتعامل معهم(المعماري ،٢٠١١ :٢٣٠).

وتؤكد هذه النظرية أن الانحراف لا ينشأ من مصدر واحد ،فهو يعتبر عملية اجتماعية تقوم بين طرفين الفعل المنحرف الذي يصدر عن الجانح من جهة ،وردود فعل الآخرين تجاه هذا الانحراف من جهة أخرى (الدوري ،١٩٨٤:١٦٤).حيث أن الفرد الذي يتعرض للوصم الاجتماعي يعيش حالة من العزلة والانطوائية والرفض الاجتماعي وعدم الاستقرار يدفعه إلى الهروب من وصم المجتمع له والعود مرة أخرى للسلوك الإجرامي .وقد أشار "ليمرت" إلى أن مراحل تطور السلوك الانحرافي تتم وفق المراحل التالية (Lemert,1975) :

- مرحلة الانحراف الأولى وهو أول سلوك يصدر عن الفرد.
- مرحلة قيام ردود فعل المجتمع التي تأخذ شكل عقوبات اجتماعية معينة مثل وصم الشخص المنحرف بوصمة الانحراف والإجرام .
- مرحلة زيادة الانحراف للرد المباشر على رفض المجتمع له وعلى تلك الوصمة الانحرافية.
- المرحلة الأخيرة التي يقبل المنحرف بمركزه الاجتماعي الجديد ومحاولة التوافق مع شخصيته الجديدة ووضعه الجديد كشخص منبوذ من مجتمعه .

وأشار "كروكر وآخرون" إلى أن هناك ملامح رئيسية واضحة للوصم الاجتماعي في التفاعلات الاجتماعية الرئيسية من أهمها تفعيل النموذج السلبي وربطه بالشخص الموصوم ،عدم إعطاء الشخص الموصوم القيمة الاجتماعية هذا فضلا عن النبذ من قبل الآخرين (Crocker&et al,1998).

ووفقا لمقولات هذه النظرية نلاحظ أن الوصمة تشير إلى أن الفعل الرسمي والإدانة لا يمثلان نهاية المطاف بالنسبة للمجرم إنما هناك عقوبات اجتماعية تظل عالقة بهذا الإنسان وتعمل على التقليل من إنسانيته وبمن يحيطون به تنعكس في دورة الحياة وتنتقل لكل جوانب حياته مما يعوق حركة التفاعل الاجتماعي بينه وبين المجتمع الإنساني(Heatherton&et al,2000). حيث أن الركيزة الأساسية لحدوث مثل هذه العقوبات والمشكلات لا تكمن فيما اقترفه المفرج عنه من جرم أدى للزج به في السجن ، ولكن تكمن في الوصمة (الانحرافية أو الإجرامية) التي ألصقت بكل من يدخل السجن لقضاء عقوبة سالبة للحرية (ولو كانت قصيرة المدة) . تلك الوصمة التي ستلحق كذلك بكل فرد من أفراد أسرته وعائلته أو من يرتبط به بعلاقة أياً كان نمطها، كنتيجة للصورة الذهنية السيئة المرسخّة داخل أذهان أفراد المجتمع عن كل من يرتبط بنمط من العلاقات مع أفراد تلك العائلة دونما أي ذنب اقترفوه(Link&Phelan,2001).

والحق أنه متى أنهى النزيل فترة عقوبته وخرج من سجنه ، فإنه يكون في أشد الحاجة إلى من يأخذ بيده ويعينه على تخطي الهوة التي تفصل بين حياته التي يحياها داخل السجن وحياة المجتمع الحر الذي يقف على أبوابه.فإذا وجد هذه المعونة من المجتمع ، تكيف معه واندمج فيه أما إذا صادفته المتاعب ولاحقته الصعاب ، ووجد تنكراً من البيئة ونفوراً وصداً من المجتمع ، وصدت في وجهه سبل العيش الشريف ، فليس لنا أن نتوقع منه سوى عداء سافر للنظم والمعايير الاجتماعية وعود سريع إلى الإجرام ليثأر لنفسه من إهمال المجتمع لأمره واحتقاره لشأنه . وإذا كان الغرض الأول الذي ينبغي أن تهدف إليه أية سياسة إصلاحية ينحصر في إعادة المسجون إلى الطريق السوي وإدماجه في المجتمع ، فإن السبيل إلى تحقيق هذا الهدف يجب أن يكون بمحاولة العمل على تجنب نكسته حتى لا يعود إلى الجريمة مرة أخرى.

ولكن على مستوى الواقع الفعلي نلاحظ أن كثيرا من العائدين لارتكاب الجريمة يواجهون الفشل في الاندماج في المجتمع ويعجزون عن التكيف مع المجتمع ،فبعد أن يقضي المجرم مدة العقوبة ويتم الإفراج عنه، يُصدم من رد فعل المجتمع الذي يزال يعامله على أنه مجرم ويوصم بأنه (سوابق) تلك الوصمة التي تلاحقه في كل مكان وأينما وجد ،ويتم معاقبته "مرتين" الأولى من قبل القانون والثانية من قبل المجتمع والتي تكون أشد قسوة من المرة الأولى،فينظر إليه نظرة متشككة من قبل أفراد المجتمع و ترفض معظم الأسر مصاهرته ، ويواجه العديد من الصعوبات في توفير احتياجاته واحتياجات أفراد أسرته من طريق

مشروع حيث تغلق أمامه فرص العمل الشريف ،وهذه الأسباب تكون دافعا قويا لعودته إلى طريق الجريمة مرة أخرى .

ومن هنا يجب أن ننتبه إلى ملامح الرفض الاجتماعي الذي يلاقيه المفرج عنهم وأسرهم ، والتي تدور حول الوصمة الجنائية وكيف ينظر إليها أفراد المجتمع ، والمواجهات الاجتماعية المتتالية التي يتعرض لها المفرج عنهم وهم يحملون تلك السمات والخصائص التي يرى المجتمع أنها لاتتفق مع اتجاهاته ومقوماته الاجتماعية ، والعقبات المتتالية التي يتعرض لها الموصوم في حياته وآثار هذه الوصمة عليه في عمله وفي حياته الأسرية وعلاقاته الاجتماعية.

المحددات الاجتماعية للعود للجريمة :

لا شك أن العقوبات التي تفرض على مرتكبي الجريمة من جانب والبرامج الإصلاحية التي توجه للمودعين بالمؤسسات العقابية من جانب آخر هدفها ليس عقاب المجرم فحسب ، وإنما الحد من عودته لارتكاب السلوك الإجرامي ، وبالرغم من هذا فان معدلات العود للجريمة تبدو وكأنها تتحدى العقوبات والبرامج الإصلاحية .

حيث تلعب الظروف الاجتماعية دوراً هاما في ظاهرة العود للجريمة فالمجرم بصفاته الشخصية ليس هو الأساس الوحيد للسلوك الإجرامي، فعدم قدرة الفرد على التكيف بطريقة طبيعية مع المحيط الاجتماعي الذي يعيش قد تجعله يكيف حياته بطريقة غير مألوفة وشاذة ومخالفة لنظام المجتمع،ويعد عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية والصعوبة التي يجدها هؤلاء الأشخاص في الاندماج في البيئة الاجتماعية من أهم المحددات الاجتماعية للعود للجريمة.

وتظهر مظاهر عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم فيما يلي :

- عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم كشركاء في عمل أو تجارة حيث أكدت نتائج دراسة (التويجري ،٢٠١١) على أن ١٠٠% من أفراد عينة الدراسة أعلنوا عن رفضهم مشاركة المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية في عمل أو تجارة مهما كانت الفوائد والمزايا التي ستعود من شراكتهم .
- عدم قبول تشغيل المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية في كثير من المجتمعات إن لم يكن في أغلبها حيث تقف صحيفة سوابق المتهم الذي سبق إدانته وصدر بحقه الحكم الجزائي المناسب عادة حجر عثرة في سبيل حصوله على العمل المناسب وتحرمه من الحياة الكريمة مما يزيد من درجة عقابه وفي هذا الصدد أكد " ليمرت" أن رد الفعل المجتمعي السلبي إزاء السلوك الإجرامي غالبا ما يؤدي إلى تقويته وليس إلى اختزاله (Lemert,1975,34).

- عدم تقبل مصاهرة المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية حيث أشارت نتائج دراسة (البداينة وآخرون ،٢٠١١) إلى أن النسبة الأكبر من أولياء الأمور رفضوا تزويج بناتهم من المفرج عنهم وعللوا ذلك بفقدهم الثقة فيهم إلى جانب الخوف من العار والفضيحة
- عدم تقبل صداقة المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية حيث أوضحت نتائج دراسة الحيصة (٢٠١٤) والرميح (٢٠٠٩) أن أساليب المعاملة السيئة التي يلقاها المجرم المفرج عنه لها دور بارز في عودته للجريمة ويعد عدم تقبل صداقة المفرج عنهم ورفضهم اجتماعيا من العوامل المسببة للعود للجريمة .
- عدم تقبل الأسرة للمجرم المفرج عنه ومعاملته معاملة سيئة ،حيث أوضحت نتائج دراسة (Spohn& Holleran,2002) أن إحساس المفرج عنه بالرفض من قبل أفراد أسرته وتوجيه اللوم المستمر له يعد سبب أساسي في عودته مرة أخرى للجريمة .

كما تمثل جماعة الرفاق عاملاً قوياً في العود للجريمة حيث أن الارتباط برفاق منحرفين يزيد من احتمالية وقوع الفرد بالانحراف وعودته إليه مرة ثانية ، ويرى" **تارد** " أن الجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية تنشأ وتنتشر في الوســـط الاجتماعي شـــأنها في ذلك شأن غيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى، وذلك بمُقتضى عملية اجتماعية هي عملية التقليد التي تتم عن طريق الاتصال المُباشـــر أو غير المُباشـــر بين طائفتين من الأشخاص أحداهما مُنشئة والأخرى مُقلدة ، بمعنى إذا كان تعلم السلوك الإجرامي يتم عن طريق الاتصال المُباشر أو غير المُباشر بين طائفتين ـــ كما يقول ـــ فذلك يقتضي وجود طائفة أُخرى قد قلدتها الطائفة المُنشئة (الدوري ،١٩٨٤: ٢٤٧).

وتتفق مقولات " تارد " مع مقولات نظرية "سيذرلاند " في الاختلاط التفاضلي والتي تعتمد على شرح انتقال السلوك الإجرامي عن طريق التعلم من الأخريين أو من خلال الاحتكاك بالمنحرفين والذي يؤدي إلى تعلم الأشكال الإجرامية والبواعث والمبررات التي تشجع على ارتكاب الجريمة من خلال علاقات شخصية وثيقة بين الأفراد المنحرفين .

وتقوم النظرية على عدة فرضيات منها أهمها أن السلوك الإجرامي مكتسب بالتعليم ، حيث يتعلم الفرد السلوك الإجرامي عن طريق التفاعل مع أشخاص أخريين وتتم عملية تعلم السلوك الإجرامي في إطار علاقات أولية حميمة، حيث يتأثر الفرد بالسلوك السائد في جماعة معينة سواء كان هذا السلوك مطابقاً للقانون أم مخالفاً له، فيستمر تأثر الفرد بسلوكيات هذه الجماعة رغم اختلاطه بجماعات أخرى وذلك نتيجة عمق التأثير الذي يتعرض له الفرد داخل هذه الجماعة ومدى فاعليته في دفعه إلى طريق

الإجرام، وهذا يتوقف على حدة وقوة التأثير الذي تمارسه الجماعة المخالطة للفرد على سلوكه الإجرامـــي.(القهوجي ،د.ت: ٨٢).

المحددات الاقتصادية للعود للجريمة :

يمكن القول بأن الجريمة تعد نتاج الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع حيث أن للعوامل الاقتصادية أثرا واضحا في الدافع لارتكاب الجرائم وان كان لا يمكن اعتبارها السبب الوحيد في تفسير الجريمة ،حيث أن الفقر وتدني مستوى الأسرة الاقتصادي وشح المواد المعيشية وتقلبات الأسعار وعدم القدرة على إشباع الاحتياجات الأساسية يكون سببا في الشعور بالدونية والقلق والإحساس بالنقص مما يمكن أن يكون سبباً في دفع المجرم إلى تكرار الجريمة عدة مرات. من أجل التغلب على هذه الأسباب الاقتصادية التي يعتقد المجرم أنه لا يستطيع تجاوزها إلا بتكرار الجريمة حيث أوضحت نتائج العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (الرويلي ،٢٠٠٨)،(سعدون ،٢٠١١)، أن نسبة كبيرة من مرتكبي الجرائم من الأسر التي تعاني من ضعف في النواحي الاقتصادية أو التي لا يوجد لديهم دخل ثابت .

فمن الملاحظ إن معدلات الجرائم تزداد بصورة ملحوظة في فترات الهبوط الاقتصادي وفي فترات التحولات الاقتصادية السريعة التي يشهدها المجتمع ، فكلما كان الاقتصاد متخلفاً ويعاني من ركود كلما أدى ذلك إلى ظهور جرائم الحاجة المادية على نطاق واسع مثل جرائم السرقة والاحتيال وفي هذا الصدد أكد " وليم بونجر"Bonger إلى أن جذور الجريمة تتغلغل في طبيعة النظام الاقتصادي للمجتمع (Palmer, 2010).

ولذا فقد أهتم علماء المدرسة الاقتصادية في تفسير الجريمة على أنها وليدة بعض الظروف الاقتصادية وفي مقدمتها الفقر والعوز والبطالة وسوء الأحوال الاقتصادية وغير ذلك من العوامل ذات الصلة بالظروف الاقتصادية ولقد استند أنصار هذه المدرسة إلى بعض الإحصائيات التي قام بها الباحثون الاجتماعيون لبيان العلاقة بين الفقر والجريمة فقد أشارت نتائج دراسة (Maitra,2015) إلى أن ارتفاع الأسعار مع ثبات الرواتب والأجور يؤدي إلى انخفاض المستوى المعيشي لذوي الدخول المحدودة والى مزيد من الحرمان النسبي والمطلق مما يدفعهم إلى ارتكاب الجرائم .

كما أكدت نظرية العوامل الاقتصادية في تفسير الجريمة على انه كلما كان الاقتصاد متخلفا ويعاني من أزمات وركود كلما أدى ذلك إلى ظهور الجرائم المادية على نطاق واسع كما أن تركيز الثروة الاجتماعية بين قلة من الناس وحرمان غالبية أفراد المجتمع من تلك الثروة يؤجج الصراع الاجتماعي ويؤدي إلى زيادة معدلات الجرائم في المجتمع.(القهوجي&عبد الكريم،٢٠١٠ :٨٤) .

وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها نظرية العوامل الاقتصادية في تفسير الجريمة إلا أن الواقع المعاش ونتائج الدراسات الميدانية يؤكدان على أنها أصابت جزءاً من الحقيقة فالظروف الاقتصادية السيئة تمثل عاملاً أساسياً سواء كان مباشراً أو غير مباشر في دفع الأفراد لارتكاب السلوك الإجرامي ،فالشخص الضعيف اقتصاديا والذي يرى انه ليس ثمة عدالة اجتماعية في مجتمعه وانه عاجز على أن يكفل لأسرته أسباب المعيشة فانه يندفع لارتكاب الجريمة .

ويرى " ميرتون " أن الانحراف يكون نتيجة من نتائج اللامساواة الاقتصادية وانعدام تكافؤ الفرص، وقد أكد"ميرتون" في كتاباته على المفارقة بين التطلعات والطموحات المتعاظمة من جهة وأوضاع التفاوت واللامساواة المستمرة من جهة أخرى،ويؤكد على أن الجريمة تزداد عندما يعجز البناء الاجتماعي على أن يقدم لبعض الفئات الاجتماعية بكفاءة ما يمكنهم من تحقيق الأهداف، كما أن "ميرتون" يشير إلى حالة "الحرمان النسبي" باعتبارها عنصرا مهما في بروز السلوك المنحرف ،حيث أكد علي أن تزايد الفجوة بين الفئات المرهفة وبين الجماعات المستضعفة أو المحرومة في المجتمع يؤدي إلى خلق الدافع للسلوك الإجرامي (جيدنز ،٢٠٠٥: ٢٩٠:٢٩٣).

ويتفق " كوهين " مع " ميرتون " في أن الضغوط الاجتماعية هي التي تؤدي إلى السلوك المنحرف ، إلا أن نوع الضغوط الاجتماعية التي تجبر الفرد على التورط في السلوك المنحرف عند" كوهين" تتمثل في الإحباط الذي يصاب به أبناء الطبقات الدنيا نتيجة عدم تحقيق المكانة الاجتماعية بالطرق المشروعة مما يضطرهم إلى تحقيقها بطرقهم الخاصة ،الأمر الذي قد يدفعهم إلى التورط في السلوك **المنحرف** . (Thio,1988:30,31)

ووفقا لأراء " ميرتون " و " كوهين " فأن أبناء الطبقات الدنيا يزداد احتمالات تورطهم في الأنشطة الانحرافة والإجرامية بالمقارنة بغيرهم من أبناء الطبقات العليا ،وذلك نتيجة فشل المجتمع في مساعدة أبناء هذه الطبقات لتحقيق المكانة الاجتماعية كما يرى" كوهين" أو نتيجة شعورهم بالحرمان النسبي أو الإخفاق في تحقيق الأهداف المشروعة كما يرى "ميرتون" .

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية :

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة الراهنة في محاولة الوقوف على المحددات الاجتماعية والاقتصادية للعود إلى الجريمة ويتفرع من هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية :

- تحديد الخصائص الشخصية والأسرية للعائدين إلى ارتكاب الجريمة مرة أخرى .
- تحديد أكثر أنماط الجرائم الأكثر تكراراً بين العائدين لممارسة الجريمة.

- تحديد العوامل الاجتماعية المؤدية للعود إلى الجريمة .
- تحديد العوامل الاقتصادية المؤدية للعود إلى الجريمة .
- الوصول إلى مجموعة من التوصيات التي تحد من عودة المجرمين لممارسة الجريمة .

تساؤلات الدراسة :

تسعى الدراسة الراهنة إلى الإجابة على التساؤلات التالية :

- ما أهم الخصائص الشخصية والأسرية للعائدين إلى ارتكاب الجريمة؟
- ما أكثر أنماط الجرائم الأكثر تكراراً بين العائدين لممارسة الجريمة ؟
- ما المحددات الاجتماعية للعود إلى الجريمة؟
- ما المحددات الاقتصادية للعود إلى الجريمة؟

الأساليب المنجية وأدوات جمع البيانات:

تعد الدراسة الراهنة من الدراسات الوصفية التحليلية حيث هدفت إلى الوقوف على المحددات الاجتماعية والاقتصادية للعود إلى الجريمة وقد اعتمدت الدراسة على التحليل الكيفي باستخدام منهج دراسة الحالة باعتباره اقدر على تقديم صورة أكثر عمقاً وشمولية عن الأحوال والظروف المعيشية لفئة السجناء .

واعتمدت الدراسة على المقابلة كأداة رئيسية في جمع البيانات ، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها قامت الباحثة بتصميم دليل دراسة حالة تضمن أربعة محاور رئيسية اشتمل الأول منها على البيانات الأولية والثاني عن نوعية الجرائم المرتكبة والثالث عن المحددات الاجتماعية للعود للجريمة والرابع عن المحددات الاقتصادية للعود للجريمة (انظر ملحق رقم ١).

وقد طبقت الدراسة على عشر حالات من المجرمين الذكور العائدين لممارسة الجريمة في سجن شديد الحراسة بمدينة المنيا الجديدة ،وقد بدأت الدراسة الميدانية في أول شهر يناير للعام ٢٠١٧ وانتهت في نهاية شهر مايو للعام نفسه .

ومن أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة أثناء المرحلة الميدانية صعوبة الحصول على تصريح لدخول السجن ومقابلة المساجين والذي استدعى تردد الباحثة على إدارة العلاقات العامة بوزارة الداخلية والإدارة العامة لمصلحة السجون والأمن الوطني وقد استغرقت هذه الإجراءات قرابة ثلاثة شهور لاستخراج التصريح المطلوب .

نتائج الدراسة الميدانية :

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتي يمكن مناقشتها في ضوء التساؤلات المطروحة على النحو التالي :

أولا : فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الأول ما أهم الخصائص الشخصية والأسرية للعائدين إلى ارتكاب الجريمة؟

أوضحت نتائج الدراسة أن العائدين لممارسة الجريمة يتميزون بخصائص شخصية وأسرية تتشابه فيما بينهم إلى حد كبير ومن أهم هذه الخصائص :

- **تدني المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الأمية:** حيث أن نسبة كبيرة جدا من حالات الدراسة لم يذهبوا مطلقاً إلى المدارس وحتى الذين ذهبوا إلى المدارس لم يستطيعوا الاستمرار في التعليم لأكثر من المرحلة الابتدائية ولا يوجد سوى حالة واحدة من حالات الدراسة أتم تعليمه وحصل على شهادة متوسطة ويمكن تفسير ذلك بأن ظروف الفقر التي نشئوا فيها أجبرتهم على النزول مبكرا إلى سوق العمل وترك التعليم ومما لا شك فيه أن حرمان الفرد من التعليم يحرمه من تراكم رأس المال البشري ويقلل من فرص حصوله على عمل مناسب ويزيد من احتمالية ارتكابه للجريمة حيث أكدت نتائج العديد من الدراسات على وجود علاقة عكسية بين التعليم والظاهرة الإجرامية وقد عبر "فيكتور هوجو" عن هذه العلاقة قائلا "إن فتح مدرسة يعادل غلق سجن "(عبد الستار،٢٠٠٧ : ١٧٠) وتتفق هذه النتائج مع النتائج التي توصلت إليها دراسة التيجاني (٢٠١٣) والتي تبين فيها انخفاض المستوى التعليمي لنسبة كبيرة من التزيلات وكذلك دراسة المطيري (٢٠٠٧) والتي أوضح فيها أن معظم العائدين لجريمة السرقة من الذين لم يتجاوز تعليمهم المرحلة الابتدائية .

- **صغر السن** :حيث تراوحت أعمارهم ما بين ال٢٦ : ٤٨ عاماً وتبين أن النسبة الأكبر من حالات الدراسة لم تتجاوز أعمارهم ٣٥ عاماً وقد أكدت نتائج دراسة إحصائية أجريت في أمريكا عام (١٩٩٩) وطبقت على ٢٢١٦ مجرماً من المودعين بالمؤسسات الإصلاحية في احد السجون الأمريكية أن صغار السن من أكثر المجرمين في العود للجريمة (الرويلي،٢٠٠٨:٦٧).كما أوضحت نتائج دراسة حمدان(٢٠٠١) أن النسبة الأكبر من العائدين لممارسة الجريمة من الذين لم يتجاوزون ال٤١ عاما .

- **متزوجون ويعولون:** أن جميع حالات الدراسة كانوا متزوجون ويعولون أطفال ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن إلى أن عجز الفرد المتزوج عن توفير نفقات المعيشة لمن يعولهم قد يدفعه إلى العود لممارسة الجريمة وتختلف هذه النتائج عن نتائج دراسة سعدون (٢٠١١) والتي أوضحت أن النسبة الأكبر من العائدين لممارسة الجريمة كانوا من غير المتزوجين.

- **أكبر الأبناء عمراً** : أوضحت الدراسة أن النسبة الأكبر من حالات الدراسة كانوا أكبر أشقائهم ولكونهم اكبر أشقائهم فقد التحقوا بسوق العمل في سن مبكر لمساعدة الوالد في نفقات المعيشة وإنهم كانوا يعملون في مهن حرفية شاقة لساعات عمل طويلة مقابل اجر مادي ضعيف لا يكفي لإشباع اقل الاحتياجات الأساسية وأوضحت الدراسة أن معظمهم قد تعرض للذل والإهانة و للإيذاء البدني واللفظي من قبل أصحاب الأعمال مما دفعهم إلى ترك العمل واللجوء إلى الوسائل الغير مشروعة .

- **الإقامة في المدن** : حيث أن معظم حالات الدراسة كانوا يقيمون في المدن كما كانت أصولهم حضرية ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن تكلفة الإقامة في الحضر أكثر ارتفاعاً من تكلفة الإقامة في الريف هذا فضلاً عن أن الحياة الحضرية تنتشر فيها روح الفردية ومحاولة تحقيق كل فرد لمصلحته الشخصية ولو على حساب الآخرين دون مراعاة للقيم والمبادئ والضوابط اللازمة للحياة في المجتمع كما تزداد التفاوتات الطبقية في المدن أكثر من الريف الذي يسوده مجموعة متشابهة من القيم والعادات والتقاليد ويسود الانسجام والرقابة المتبادلة بين أعضائهويعيش أفراده حياة مشتركةلخدمة مصالح الجماعة ولذلك تخلو حياتهم غالباً من النزعة الفردية والصراعاتالمتبادلة وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة حمدان (٢٠٠١) والتي اتضح أن النسبة الأكبر من العائدين لممارسة الجريمة ينتمون لأصول حضرية .

- **ضعف الوازع الديني**: حيث اتضح أن الغالبية العظمى من حالات الدراسة لم يكونوا حريصين على أداء المناسك الدينية كالصلاة والصوم ومن المؤكد أن للدين اثر هام في تهذيب النفوس حيث أشار بعض علماء الإجرام مثل "Depets" إلى أهمية الدين في وقاية المجتمع من السلوك الإجرامي وأكد أن ضعف الوازع الديني هو العامل الرئيس المؤدي إلى زيادة نسبة الجرائم (القطان ،١٩٨٠ : ١٦).

- **العمل في مهن حرفية وهامشية** : حيث اتضح أن جميع حالات الدراسة ما عدا حالتين فقط كانوا يعملون قبل ارتكابهم الجريمة الأولى في مهن حرفية أو هامشية ليس لها دخل ثابت وليس لها تأمينات أو معاشات ويخضعون للتعطل عن العمل لفترات طويلة وأوضحت نسبة كبيرة من حالات الدراسة بأن السبب وراء اتجاههم للسلوك الإجرامي هو شعورهم بان أصدقاءهم من المجرمين يحيون حياة رغدة ليس فيها تعب يشبعون جميع احتياجاتهم الأساسية ،بينما هم يشعرون بالحرمان مع أنهم يعملون لساعات طويلة مما افقدهم القيمة الاجتماعية للعمل ودفعهم إلى طريق الجريمة للتخلص من الفقر والحرمان والحاجة .ومن ابرز الدراسات التي حاولت الربط بين بيئة العمل وبين الجريمة الدراسة التي قام بها الاقتصادي الهولندي وليم بونجر" Bonger " والتي اظهر فيها أن أكثر الفئات ارتكابا للجرائم هم العمال والحرفيون نظرا لقسوة ظروف العمل وتدني الأجور والتعطل لفترات طويلة ،واقلهم ارتكابا للجرائم فئة المشتغلين بالعلوم والفنون والآداب لملائمة ظروف العمل (Jynn,1984).

- **الإقامة في إحياء سكنية شعبية وعشوائية** : حيث اتضح أن الغالبية العظمى من حالات الدراسة كانوا يسكنون بمساكن صغيرة الحجم في الأحياء السكنية الشعبية والعشوائية التي تفتقر إلى أبسط الشروط الآدمية للسكن المناسب والعيش الكريم والتي تسيطر عليها عوامل ومسببات الجريمة وينتشر بها تعاطي المخدرات والاتجار بها وتأتي أهمية محل الإقامة للمبحوثين من كونه يمثل الميدان الاجتماعي الذي يسهم إلى حد بعيد في تكوين قيمهم وأنماطهم السلوكية وعلاقاتهم الاجتماعية في ظل الإطار الثقافي الذي يسهم وتحدده بيئتهم التي ينتمون إليهاحيث أكد "تارد" على أن الجريمة "بوصفها ظاهرة اجتماعية تنشأ وتنتشر في الوســـط الاجتماعي شـــأنها في ذلك شأن غيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى.

وفي دراسة قام بها Clifford Show وزملاؤه في مدينة شيكاغو ،لوحظ أن أعلى نسبة للجريمة تتحقق في حي الأعمال بوسط المدينة والأحياء الصناعية وذلك نظرا للتفكك الأسري والكثافة السكانية العالية وسوء الأحوال الاقتصادية لساكني هذه المنطقة التي تجعلهم يشعرون بالظلم والإحباط الاجتماعي (السيد ،١٩٩٠: ١٠٠).

- **تدنى المستوى الاقتصادي للأسرة** :حيث أن جميع حالات الدراسة ماعدا حالة واحدة كانوا ينتمون لأسر فقيرة يعجز دخل الأب (الذي كان المصدر الوحيد للدخل في معظم حالات الدراسة) عن توفير الاحتياجات الأساسية لأفراد أسرته وكانت معظم هذه الحالات تشعر بالفقر والحرمان طيلة حياتهم ويشعرون بالدونية والإحساس بالنقص وهذا يؤكد مقولة "ميرتون" والتي أشار فيها إلى حالة "الحرمان النسبي" باعتبارها عنصرا مهما في بروز السلوك الإجرامي ،كما أكد فولتير " أن الجريمة و خاصة السرقة تتوالد بفعل الفقر وأن السبيل الأول لمكافحتها هو توفير سبل العيش الشريف ومكافحة البطالة (عبد الستار:٢٠٠٧ :٤٦،٤٧) وهنا يتأكد لنا أن ظاهرة الجريمة لا يمكن فصلها عن الظروف الاقتصادية حيث تعد الجرائم ردود أفعال للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأفراد في الطبقات الدنيا .

- **كبر حجم الأسرة** : فالنسبة الأكبر من حالات الدراسة كانوا ينتمون إلى أسر كبيرة الحجم يزيد عدد أبنائها عن خمسة أبناء ومن المعروف أن الأسر الفقيرة أكثر ميلا إلى إنجاب عدد كبير من الأبناء حيث أن تشغيل الأبناء في هذه الأسر من الأمور الشائعة ويمكن القول بان كبر حجم الأسرة يؤدي إلي حدوث تفكك معنوي ،فلا ينال كل ابن داخل الأسرة سوى قدر ضئيل جدا من الإشباع سواء المادي أو المعنوي فيتولد لديه شعور بالحرمان و الظلم الذي قد يدفعه إلي الاتجاه إلى العنف والجريمة .

- **زيادة حالات التفكك الأسري**: حيث تبين ارتفاع حالات الطلاق والتفكك الأسرى لدى نسبة غير قليلة من حالات الدراسة و التي تبعها ترك الأب للمنزل وزواج الأم من زوج أخر وما نتج عنه من معاملة سيئة للأبناء والتي أجبرتهم في كثير من الأحيان على الهروب من المنزل والاختلاط بأقران السوء

.وقد أكد "دوركايم"على أن الأسرة تمثل احد الأسباب الرئيسية المؤثرة في تزايد نسبة الجرائم أو في نقصانها، فالأسرة الغير مستقرة والتي يوجد بها اضطرابات ومشاحنات وخالية من الجو العاطفي تؤدي إلى ارتكاب الأبناء سلوكيات منحرفة حيث أكدت نتائج دراسة التويجري (٢٠١١) أن نسبة ٧٧% من أفراد العينة العائدون للجريمة نشأوا بأسر مفككة اجتماعيا.

ثانياً : فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثاني ما أكثر أنماط الجرائم الأكثر تكراراً بين العائدين لممارسة الجريمة ؟

– أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر أنماط الجرائم انتشارا بين العائدين هي الاتجار بالمخدرات حيث أن النسبة الأكبر من حالات الدراسة كانوا يعملون بتجارة المخدرات في الجريمة الأولى وفي الجرائم التالية ويمكن إرجاع ذلك إلى أن معظم حالات الدراسة كانوا يسكنون في بيئات سكنية ينتشر فيها تعاطي المخدرات والاتجار بها.وفي هذا الصدد أكد"لاكاساني " أن البحث عن أسباب الإجرام ينبغي أن يكون في الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيهِ المُجرم فالمُجتمعات هي التي تصنع المجرمين، وهو يُشبه المُجرم بجرثومة المرض لاضرر منهُ ولاخطر إلا حين يتهيأ لهُ الوسط المُلائم وهذا الوسط هو المسئول عن الجريمة (أبو توتة ، ٢٠٠١:١٢٤).

– كما اتضح أن هناك من يستغل الظروف الاجتماعية للفقراء ويدفعهم إلى طريق الجريمة من خلال إيقاعهم في شباك المخدرات ثم استخدامهم لترويج المخدرات حيث يلجأ بعض الأفراد إلى تعاطي المخدرات باعتبارها السبيل الوحيد للهروب من حالة اليأس والعجز والحرمان التي يشعر بها. وتكون هنا الخطوة الأولى في طريق الانحراف.حيث تحول إمكانيات الفرد الضئيلة بينه وبين شراء المخدرات فيلجأ إلى السرقة أو الاتجار في المخدرات لأنه هو الطريق الوحيد للحصول على ما يحتاجه من مخدرات، وهنا يستغل تجار المخدرات الكبار فقر الشباب للزج بهم في شباك المخدرات واستعمالهم "ككبش فداء" ليتحملوا هم وحدهم معظم المخاطر.

– أوضحت نتائج الدراسة أن تجارة المخدرات قد تصبح من المهن التي يتوارثها الفرد أباً عن جد كما اتضح في الحالة التاسعة من حالات الدراسة والذي نشأ في أسرة موصومة بتجارة المخدرات و لم يستطع الهروب من هذه الوصمة .

– من الجرائم التي تلت جريمة المخدرات هي كتابة شيكات بدون رصيد والتي لجأت إليها بعض حالات الدراسة لانعدام الحلول أمامها ونقص الخيارات المتاحة أمامهم بعد أن رفض معظم الأهل والجيران والأقارب مساعدتهم والوقوف بجانبهم ،هذا فضلاً عن عدم وجود جهات حكومية أو مؤسسات أهلية

تساعدهم وتهتم بهم ،وهنا يتضح لنا أن الفقر ليس فقط تدني الدخل بل هو نقص الخيارات المتاحة أمام الأفراد والتي يترتب عليها شعور الفرد بالعجز مما يدفعه إلى ارتكاب سلوكيات غير مشروعة .

– كما تبين أن جريمتي السرقة والسرقة بالإكراه من الجرائم المتكررة في حالات العود .وفي دراسة أجرتها فاديه أبو شهبه (٢٠٠٩) أكدت فيها أن هناك ارتفاعا ملحوظا في نسبة جرائم السرقة في المجتمع المصري وأشارت إلى أن أهم أسباب هذه الجرائم هي الفقر والبطالة وغيرها من الظروف المادية والاجتماعية التي يعاني منها أغلب المصريين في الآونة الأخيرة والتي أدت إلى اختلال منظومة القيم في المجتمع وأدت إلي انتشار الجرائم وخاصة جرائم القتل والسرقة، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة حمدان(٢٠٠١) والتي أوضحت انتشار جريمة السرقة وخاصة بالإكراه لدى نسبة كبيرة من العائدين إلى الجريمة في المجتمع الأردني بسبب انتشار الفقر والبطالة .

– أوضحت نتائج الدراسة أن حالات العود للجرائم تكثر في العام الأول بعد الخروج من المؤسسات العقابية ويمكن القول بأن أخطر فترة تواجه المفرج عنه هي الشهور التالية مباشرة للإفراج، ففيها يتحدد مصيره. ولا شك أن في هذه الفترة بالذات يكون لديه استعداد طيب لتقبل المساعدة والتوجيه لأن تجربة السجن لا تزال عالقة في مخليته ، ولكن غالباً ما تكون صحيفة سوابقه حجر عثرة في سبيل إلحاقه بعمل يتكسب منهحيث يقابل المفرج عنهم حالة من الرفض المجتمعي ويعجزون عن إيجاد عمل شريف مما يضطرهم إلى العود للجريمة ،وقد أشارت نتائج دراسة كندية بعد متابعة لعدد ٢٥٠٠ نزيل لمدة ثلاث سنوات بعد خروجهم من المؤسسات العقابية إلى ارتفاع نسبة العود بين ٧١% من النزلاء المفرج عنهم في العام الأول (مركز بحوث الشرطة بالشارقة ، ٢٠٠٤).

ثالثاً : فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثالثما المحددات الاجتماعية للعود إلى الجريمة؟

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك العديد من المحددات الاجتماعية التي دعت المبحوثين إلى العود للجريمة أهمها :

– **عدم تقبل المفرج عنهم** :حيث أوضحت جميع حالات الدراسة أنهم بعد الإفراج عنهم للمرة الأولى لم يستطيعوا التكيف مع المجتمع بصورة طبيعية حيث شعروا برفض المجتمع لهم وقد اتخذ هذا الرفض مظاهر عدة أهمها :

حدوث تغير في العلاقة التي تربط بينهم وبين الجيران في المحيط السكني الذي يعيشون فيه وقد اتخذ هذا التغير عدة صور يأتي في مقدمتها رفض الجيران التعامل معهم في الحياة العادية كما أعربت بعض الحالات ،مثل رفض الجيران التعامل معهم عند الجلوس على المقهى ، رفض الدخول معهم في جمعيات دوارة ،معايرتهم عند حدوث أقل مشكلة ، رفض مصاهرتهم ،كما وصل الحال إلى أن قام بعض أهالي المنطقة

بطرد أهل المبحوث من السكن،بل وأعربت بعض الحالات على أنهم بعد خروجهم من السجن يشعرون وكأنهم أصبحوا مثل الجرثومة أو المرض الخبيث الذي يبتعد عنه الناس خوفاً من أن يصيبهم.

ومثلما تغيرت علاقة المبحوثين مع الجيران تغيرت مع الأصدقاء القدامى و لم يوافق على الاستمرار في صداقتهم ،سوى الأصدقاء الذين لهم سوابق إجرامية.

و لم يكن الرفض من قبل الأصدقاء والجيران فقط بل كان أيضا من قبل الأهل فقد أكدت معظم حالات الدراسة أنهم كانوا يعيشون داخل السجن منفصلين نهائيا عن مجتمعهم الخارجي الذي كان يرفضهم، ويتمثل هذا الرفض في عدم قيام أفراد أسرهم أو أقاربهم بزيارتهم أو الاتصال بهم أثناء وجودهم داخل السجن،كما رفض بعض أهالي المبحوثين استضافتهم في المترل باعتبارهم قد جلبوا العار لهم وأنهم كانوا السبب في تغير معاملة الأهالي في المنطقة السكنية لهم.وتتفق هذه النتائج إلى حد كبير مع نتائج دراسة عسيري (٢٠١٠) والتي أظهرت أن اتجاهات المواطنين السلبية نحو المفرج عنهم كانت مرتفعةكما تتفق مع نتائج دراستي الحيصة (٢٠١٤) والرميح (٢٠٠٩) والتي أوضحتا أن أساليب المعاملة السيئة التي يلقاها المجرم المفرج عنه لها دور بارز في عودته للجريمة .

- **الوصمة الاجتماعية** : أوضحت معظم حالات الدراسة أنأفراد المجتمع ما زالوا ينظرون إليهم على أنهم مجرمون وينظرون إليهم نظرة بها شك وريبة ويرفضون التعامل معهم أو يتعاملون معهم في أضيق الحدود . وتتفق هذه النتائج مع مقولات نظرية الوصم الاجتماعي والتي أكدت على أن الأسباب التي تؤدي إلى خلق المجرم هو الكيفية التي يتعامل بها الآخرون مع الأشخاص المفرج عنهم. كما تؤكد مقولة "ليمرت" إلى حد كبير والتي أكد فيها أن رد الفعل المجتمعي إزاء السلوك الإجرامي غالبا ما يؤدي إلى تقويته وليس إلى اختزاله، حيث أن إحساس الفرد بالرفض من قبل المجتمع يؤدي إلى زيادة الانحراف للرد المباشر على رفض المجتمع له وعلى تلك الوصمة الانحرافة ،حتى يصل به إلى المرحلة التي يقبل بمركزه الاجتماعي الجديد ومحاولة التوافق مع شخصيته الجديدة ووضعه الجديد كشخص منبوذ من مجتمعه .وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة عياد (٢٠٠٧) والتي أكدت على أن إحساس الفرد بالرفض وبأنه منبوذ اجتماعياً يشكل لديه وعياً يؤدي به إلى الانخراط في دائرة الجريمة وابتعاده كلياً عن أي نشاط مشروع .

- **الشعور بالظلم والسخط على المجتمع** :أعربت النسبة الأكبر من حالات الدراسة عن شعورها بان ضحية لهذا المجتمع الذي لم يكتفي بعقابهم من قبل القانون بل يعاقبهم مرة ثانية على جريمتهم ،من خلال رفض التعامل معهم ووصمهم بالسوابق مما تسبب في إحباطهم الشديد وشعورهم بتدني مترلتهم الاجتماعية و ساهم في عودتهم للجريمة مرة ثانية .ويتضح من هذه النتائج أن المفرج عنهم يتعرضون

لحصار اجتماعي يكاد يكون أشد قسوة من حصار أسوار السجن ،بل يدفعهم إلى عزله أشد من تلك التي عاشوها داخل السجون.ويساهم هذا العقاب المجتمعي بصورة أو بأخرى في احتراف البعض الإجرام كرد فعل على هذا الرفض المجتمعي وتتفق هذه النتائج مع أراء " كوهين" والتي أكد من خلالها أن الإحباط الذي يصاب به أبناء الطبقات الدنيا نتيجة عدم تحقيق المكانة الاجتماعية بالطرق المشروعة يضطرهم إلى تحقيقها بطرقهم الخاصة ،الأمر الذي قد يدفعهم إلى التورط في السلوك المنحرف.

– **نقص الخيارات المتاحة** :أعربت معظم حالات الدراسة عن عدم ندمها على ما ارتكبته من جرائم مبررين ذلك بأنهم لم يطمعوا في أكثر من حياة كريمه يشعرون فيها بآدميتهم، وأن الظروف القاسية التي كانوا يعيشون فيها ونقص الخيارات المتاحة أمامهم هي التي دفعتهم إلى الجريمة،و لاشك أن المواقف الاجتماعية التي تساهم في خلق السلوك الإجرامي تساهم أيضا في نشوء ظاهرة العود، حيث أكدت معظم حالات الدراسة أنهم كانوا لا ينوون تكرار تجربة السجن مرة أخرى وكانوا ينوون العمل بشرف ولكن عدم تقبلهم من قبل المجتمع وسد سبل العيش الكريمة لهم وعدم وجود مصدر ينفقون منه قد دفعهم للعود للجريمة مرة ثانية .

– **جماعة الرفاق** : أوضحت نسبة كبيرة من حالات الدراسة بان معظم أقرانهم الذين وافقوا على الاستمرار في صداقتهم من الذين يقترفون نفس السلوك والذين صُنـــِّـــفوا وإياهم علي أنهم منحرفون، وأنهم لم يجدوا معاملة طيبة سوى من هؤلاء الرفاق وأن رفض المجتمع لهم أضطرهم للاستجابة لقرناء السوء الذين زينوا لهم متابعة السلوك الإجرامي باعتباره الوسيلة الوحيدة أمامهم لكسب العيش وأكدت نسبة غير قليلة من حالات الدراسة بأن هؤلاء الرفاق قد مارسوا عليهم العديد من الضغوط لكي يعودوا إلى السلوك الإجرامي وقد شملت ضغوط الرفاق للعود للجريمة ضغوط جسدية مثل الإيذاء أو التهديد بالإيذاء ،وضغوط نفسية وهي تشمل "ضغوط نفسية ايجابية " تتمثل في النقود وإشباع الكيف(الأقراص المخدرة والحشيش والبانجو) و "ضغوط نفسية سلبية" تتمثل في نشر الشائعات وتحريض الغير على الابتعاد عن الشخص مما ترتب على هذا الرضوخ لمطالبهم والعود للجريمة مرة أخرى. وتتفق هذه النتائج إلى حد ما مع نتائج دراسة الغريب(٢٠٠٦) حيث أكد ٣١% من أفراد عينة الدراسة أن رفقاء السوء كانوا السبب الرئيس لانتكاستهم وعودتهم إلى تعاطي المخدرات .

وهكذا يتضح لنا إحساس الفرد بالرفض من قبل أفراد المجتمع و بأنه منبوذ اجتماعياً ومعاقبته مرة ثانية على جريمته ووصمه بالإجرام ،هذه الوصمة التي تظل عالقة به مدى الحياة وتسد أمامه كل الفرص المتاحة للعيش بشرف تعد من أهم المحددات الاجتماعية للعود للجريمة .

رابعاً : فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الرابع ما المحددات الاقتصادية للعود إلى الجريمة؟

– **عدم إتاحة الفرصة للمفرج عنهم للحصول على عمل شريف** :حيث أوضحت معظم حالات الدراسة أنها لم تكن تنوي الرجوع إلى الجريمة وتكرار تجربة السجن مرة ثانية وأكدوا أنهم كانوا ينوون العمل بشرف ولكن جميع أبواب العمل الشريف سدت في وجههم حيث رفض جميع أصحاب الأعمال تشغيلهم بسبب صحيفة سوابقهم بل وأوصى بعضهم الآخرين بعدم تشغيلهم. ومما لا شك فيه أن سد سبل العمل الشريف أمام الفرد يلعب دوراً رئيساً في الاتجاه نحو السلوك الإجرامي، فالبطالة لا تعني فقط الحرمان من العمل والدخل كما أكد "آماريتا صن" وإنما تمتد إلى أبعاد اجتماعية خطيرة حيث تعد البطالة مصدر إضعاف بعيد المدى للحريات والمهارات الفردية لبعض الجماعات وتتسبب في شعور بفقدان الاعتماد على الذات والثقة بالنفس وهي تعني حرمان الإنسان من مورد رزقه فيعجز عن إشباع احتياجاته بالطرق المشروعة ويترتب عليها إحساس الفرد بالعجز عن الإنفاق على ذويه مما يدفعه في النهاية إلى سلوك سبيل الجريمة وخاصة جرائم السرقة (صن ،٢٠١٠).

كما أكد"**تارد** "على أن العمل هو عدو الجريمة الأول، كما أكد "بونجر "على أن البطالة تؤدي إلى الانحلال الخلقي وأن العمل الدائب المنتظم هوالسبب الأول الذي يصرف الفرد عن ارتكاب الجرائم (الدوري،١٩٨٤: ١٠٣).

– **انعدام الفرص الاقتصادية المتاحة للمفرج عنهم** :أوضحت نتائج الدراسة أن النسبة الأكبر من حالات الدراسة لم يكن لهم مورد رزق بعد خروجهم للسجن حيث رفض معظم أصحاب الأعمال قبولهم في العمل كما رفض الأصدقاء والجيران إقراضهم المال ورفضوا الدخول معهم في جمعيات دوارة ورفض التجار إعطائهم بضاعة للاتجار بها ،وحتى الحالات القليلة التي نجحت في البدء في مشروع تجاري ، رفض أهالي المنطقة التعامل معهم لشكهم في مصدر البضاعة. كما أوضحت الدراسة نقطة هامة وخطيرة تسبب في زيادة مشاكل المفرج عنهم وهي ما قامت به الأجهزة الأمنية من خلال أساليب المتابعة الأمنية السيئة والتي لعبت دوراً هاماً في إلصاق صفة الوصم للمفرج عنهم ووضعتهم في مواقف اجتماعية محجلة وجعلت أفراد المجتمع يرفضون التعامل مهم ويتعدون عنهم خوفاً من أن تلصق بهم الشائعات . وتتفق هذه النتائج إلى حد كبير مع نتائج دراسة البلوي (٢٠١١) والتي توصلت إلى أن النظرة السلبية من قبل أفراد المجتمع تلعب دورا بارزا في تكرار العود للجريمة لدى نسبة كبيرة من أفراد عينة البحث هذا فضلا عن انعدام الفرص الاقتصادية المتاحة أمام السجناء المفرج عنهم تدفع بهم أيضا إلى تكرار الجرائم .

–**عدم وجود مؤسسات حكومية أو جمعيات أهلية لمساعدة المفرج عنهم**:حيث أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود مؤسسات حكومية أو جمعيات أهلية ترعى شئون السجناء المفرج عنهم وتقدم لهم

مساعدات ،كما أن الحالات القليلة التي استطاعت الحصول على دعم مادي لرعاية أسر المساجين كانت قيمة المساعدة ضئيلة (حيث بلغت قيمتها ٣٥٠ جنيه)و هي لا تكفي بالطبع لإشباع الاحتياجات الأساسية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Haynes(2011 والتي أكدت على إن معدلات العود للجريمة بقيت مرتفعة في ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك لفشل الإصلاحات الخاصة بتطبيق نظام العدالة الجنائية على ضحايا الجريمة لإحداث أي تغيير ذو معنى في حياة ضحايا الجريمة .

ولا شك أن النتائ السابقة تؤكد وتتفق مع مقولات "أدوين ليمرت" في نظرية الوصم فالوصمة تاج الإدانة والحكم لا يمثلان نهاية العقاب بالنسبة إلى المجرم بل أن المجتمع بفئاته المختلفة يقوم بعقابه من خلال دورة الحياة الاجتماعية مما يعوقه عن التفاعل الطبيعي مع المجتمع .

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج توصي بما يلي :

- العمل على سن قوانين ونظم تكفل حماية المتعطل من حيث وجود إعانة للبطالة حتى لا يلجا المتعطلون إلى الوسائل الغير مشروعة لتلبية احتياجاتهم واحتياجات من يعولوهم.
- ضرورة تخفيف حدة الفقر في المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية كخطوة أساسية وجوهرية لتحقيق العدالة الجنائية .
- ضرورة قيام المؤسسات العقابية بعملية متابعة مستمرة للمفرج عنهم (رعاية لاحقة) لحمايتهم من مؤثرات العود للجريمة مرة أخرى شريطة إن يتم ذلك دون إثارة الشبهات حول المفرج عنهم .
- ضرورة الاهتمام بالتوعية الإعلامية بمشكلة العود إلى الجريمة من خلال الصحف والمجلات والإذاعة والتليفزيون ، حيث اتضح أن هذا الدور قد يكون معدوما .
- ضرورة تنسيق الجهود بين الجهات المسئولة المتمثلة في وزارة الداخلية والتضامن الاجتماعي لوضع خطة لدراسة أوضاع السجناء المفرج عنهم لمساعدتهم على التكيف في المجتمع .
- ضرورة أن يبرز دور علماء الدين وأئمة المساجد في التأثير على التوجهات السلبية تجاه تلك الفئة .
- يجب إعادة النظر في النظم المعمول بها بشأن السابقة الأولى بحيث تسمح للمفرج عنهم الحصول على عمل شريف.
- ضرورة تفعيل قانون عدم تشغيل الأطفال دون سن ١٨ عاماً وزيادة الجزاءات المادية لمن يخالف ذلك وذلك لمنع تعرضهم للإيذاء البدني واللفظي والذي قد يدفعهم إلى السلوك الإجرامي .

- ضرورة إعطاء أهمية متزايدة إلى المناطق شبه الحضرية الموجودة على أطراف المدن أو في المناطق الفقيرة المكتظة بالسكان لكي لا تكون مركزاً مناسباً لمرتكبي الجرائم وذلك عن طريق توفير الخدمات و توفير أماكن ترفيه من اجل قضاء وقت الفراغ وخاصة من قبل الشباب.
- يجب أن تهتم الحكومات بتوفير خدمات أمنية في المناطق العشوائية ومناطق الإسكان الشعبي حتى يتم السيطرة على الجرائم التي ترتكب في هذه المناطق في ظل غياب الخدمات الأمنية.
- لابد من وجود جهات تقوم بدراسة أوضاع المفرج عنهم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مع ضرورة تقديم الدعم النفسي وذلك لإعادة دمجهم بالمجتمع.
- على مؤسسات المجتمع المدني مد يد العون والمساعدة للمفرج عنهم ، وتقبلهم وتوفير سبل العيش الشريف أمامهم ،وعدم النظر إليهم نظرة ازدراء وتوجس وذلك لمنعهم من ارتكاب أي أفعال مضادة لقيم المجتمع وقوانينه .
- إلزام المؤسسات الحكومية والخاصة بتخصيص نسبة من فرص العمل للمفرج عنهم للمرة الأولى لمنع عودتهم إلى الجريمة مرة ثانية .
- ضرورة وجود تأمين صحي لجميع العاملين في القطاع الغير رسمي ،مع ضرورة توفير الأدوية والتي أصبحت تشكل عبئا كبيرا على الطبقات الدنيا وتدفعهم أحيانا إلى إتباع الوسائل الغير مشروعة لتوفير نفقات العلاج .
- زيادة مقدار الإعانة المقدمة من وزارة التضامن الاجتماعي لرعاية أسر السجناء والتي تعد مبلغاً زهيداً للغاية لا يكفي لسد أدنى الاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة في غياب عائلها .

قائمة المراجع :

أولا: المراجع العربية :

١. أبو العنين ،فتحي (١٩٨٩): سوسيولوجية المشكلات الاجتماعية : دراسة نقدية مع إشارة خاصة لمجتمعات الخليج العربية ، ورقة مقدمة إلي ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري في القرن العشرين (٢٥- ٢٨ فبراير) . جامعة قطر , مركز الوثائق والدراسات الإنسانية .

٢. أبو توتة ،عبد الرحمن محمد (٢٠١٠): علم الإجرام ، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية

٣. البداينة ، ذياب موسى وآخرون (٢٠١١):الوصم الاجتماعي واتجاهات طبه الجامعات الأردنية نحو المصابين بمرض الايدز ، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ،المجلد (٤)العدد (١).

٤. البلوي،خليل خلف فالح (٢٠١١):دور الوصم الاجتماعي في العود إلى الجريمة :دراسة ميدانية على عينة من العائدين إلى الجريمة في مدينة تبوك ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة اليرموك ،الأردن .

٥. بن رجب ،محمد مصباح خليفة (٢٠٠٤):العود إلى الجريمة بين الشباب ،دراسة ميدانية على عينة من الشباب نزلاء مؤسسات الإصلاح بمدينة طرابلس رسالة دكتوراه غير منشورة ،قسم علم الاجتماع، كلية الآداب ،جامعة المنوفية.

٦. التويجري ،أسماء عبد الله (٢٠١١):الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة ،رسالة دكتورة غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .

٧. التيجاني ، عباس وجدان (٢٠١٣): العوامل الاجتماعية المرتبطة بالعود إلى الجريمة لدى المرأة في المجتمع السعودي_ دراسة مطبقة على نزيلات سجن الملز ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة نايف للعلوم الأمنية ،الرياض .

٨. جيدنز، أنتوني & كارين بيرسدال (٢٠٠٥):علم الاجتماع مع مدخلات عربية ،ترجمة وتقديم فايز الصياغ ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية.

٩. الحكيم ،ناصر مانع (١٩٩٩):المحددات الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الشباب لجريمة السرقة ،رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية ، جامعة الملك سعود ، الرياض .

١٠. حمدان ،وفاء شاكر(٢٠٠١): العود للجريمة في المجتمع الأردني :دراسة اجتماعية ميدانية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ،الجامعة الأردنية ،الأردن .

١١. الحناكي ،علي سليمان (١٩٩٦): دور الرعاية اللاحقة في الحد من جرائم العود ،رسالة ماجستير غير منشورة ،المركز العالي للدراسات الأمنية والتدريب ،الرياض .

١٢. الحيصة ،بسام أحمد (٢٠١٤): تأثير العقوبة في العود للجريمة – دراسة ميدانية في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية ،رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الدراسات الاجتماعية ،جامعة مؤتة ، الأردن .

١٣. خليل ،عدلي(١٩٨٨):العود ورد الاعتبار ،ط١،دار المطبوعات الجامعية ،الإسكندرية .

١٤. الخواجة ، محمد ياسر(٢٠٠٣):الانحراف والمجتمع – دراسة في علم الاجتماع الجنائي ،دار المصطفى للطباعة والنشر ، طنطا

١٥. الدوري ،عدنان(١٩٨٤):أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي،ط٣ ،منشورات ذات السلاسل ،الكويت

١٦. رمضان ،السيد (١٩٩٠):إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية.

١٧. الرميح،يوسف أحمد (٢٠٠٩):العوامل المؤدية للعود للجريمة- مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ،العدد (٢٧) المجلد (٣)، حلوان .

١٨. الرويلي، سعود محمد (٢٠٠٨): الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة – دراسة ميدانية على نزلاء المؤسسات العقابية العائدين وغير العائدين بسجون منطقة الحدود الشمالية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .

١٩. السبيعي ،سعود شويمي (٢٠١٠):علاقة بعض العوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بتزيل المؤسسات الإصلاحية بظاهرة العود إلى الجريمة ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة الملك سعود ، الرياض .

٢٠. سعدون ، نوري عبد الله (٢٠١١): العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة – دراسة ميدانية ،مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية ،العدد (٤)،بغداد .

٢١. السماك ،أحمد حبيب (١٩٨٥):ظاهرة العود إلى الجريمة في الشريعة الإسلامية والفقه الجنائي الوضعي ،جامعة الكويت ،الكويت

٢٢. الشبيب ،حصة عبد الله (١٩٩٢):المحددات الاجتماعية المؤثرة في أداء القيادات النسوية السعودية العاملة في قطاع التعليم العام في مدينة الرياض ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية ، جامعة الملك سعود ، الرياض

٢٣. شتا ، السيد علي (٢٠٠٤):الانحراف الاجتماعي–الأنماط والتكلفة،المكتبة المصرية، الإسكندرية.

٢٤. شلال، علي جابر(٢٠١١): ضرورة التمييز بين الفاعل والشريك في الجريمة وتفعيل أحكام العود ،مجلة الحقوق ، مجلد (٤)، العدد (١٤) الجامعة المستنصرة ، العراق .

٢٥. صالح ، محمد هادي (١٩٨٤): عوامل العود إلى الجريمة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد .

٢٦. صن ، آماريتا (٢٠١٠): التنمية حرية ، ترجمة شوقي جلال ،عرض إبراهيم غرايبة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت .

٢٧. عبد الستار، فوزية (٢٠٠٧):مبادئ علم الإجرام و العقاب، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.

٢٨. عريشه ،ميلاد محمد (٢٠١٥):الأبعاد الاجتماعية والثقافية لظاهرة العود لجنوح الأحداث ، رسالة دكتورا غير منشورة ، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب ، جامعة المنصورة .

٢٩. عسيري،أحمد حسين (٢٠١٠):الاتجاهات المجتمعية نحو النزلاء المفرج عنهم وأثرها على العود إلى الجرائم في مدينة تبوك ،دار المفردات للنشر والتوزيع ،الرياض .

٣٠. العوضي ،أحمد محمود عبد العال (٢٠٠٨):العود والاعتياد على الإجرام دراسة مقارنة ، ،رسالة دكتوراه غير منشورة ،قسم القانون الجنائي، كلية الحقوق ،جامعة القاهرة.

٣١. عياد ،هاني جرجس (٢٠٠٧): التداعيات الاجتماعية للوصمة الجنائية ،دراسة ميدانية للمعوقات الاجتماعية التي تواجه المفرج عنهم من المؤسسات العقابية بمحافظة الغربية . رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب ، جامعة طنطا

٣٢. الغريب ، عبد العزيز على (٢٠٠٦): ظاهرة العود للإدمان في المجتمع العربي ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض.

٣٣. الفقي ،أحمد عبد اللطيف (٢٠٠٣):الجمهور وحقوق ضحايا الجريمة ،دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة .

٣٤. القطان ،مناع خليل (١٩٨٠): أثر الإيمان والعبادات في مكافحة الجريمة، مجلة الرادة، العدد ٤، السنة الخامسة، مطابع دار الهلال، الرياض.

٣٥. القهوجي ،علي عبد القادر & سامي عبد الكريم محمود(٢٠١٠): أصول علمي الإجرام و العقاب ،منشورات الحلبي ،بيروت

٣٦. القهوجي ،علي عبد القادر (د.ت):علم الإجرام وعلم العقاب،الدار الجامعية للطباعة والنشر،بيروت.

٣٧. كاره، مصطفى عبد المجيد (١٩٨٥):مقدمة في الانحراف الاجتماعي ،معهد الإنماء العربي ،بيروت

٣٨. مركز بحوث شرطة الشارقة (٢٠٠٤): دور المؤسسات العقابية في مكافحة الجريمة ،الإدارة العامة للشرطة بالشارقة .

٣٩. المطيري ،سلمان مناور(٢٠٠٧):أثر بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في العود لجريمة السرقة ،رسالة ماجستير غير منشورة ،قسم الدراسات الاجتماعية ، جامعة الملك سعود ، الرياض .

٤٠. المعماري،على أحمد (٢٠١١):علم الجريمة ،دار غيداء للنشر والتوزيع ،عمان .

٤١. نصر الدين ،جابر & عبيد زرزورة (٢٠١٤): دور الانحرافات الجنسية في ظهور سلوك العود للجريمة لدى المرأة – دراسة سيكودينمية بمدينة بسكرة ،مجلة علوم الإنسان والمجتمع ،العدد (٩)،الجزائر.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

Alonzo , A & Reynolds, R(1995): Stigma, An Exploration and Elaboration of a Stigma Trajectory ,Social Science and Medicine Journal ,41(3).

Crocker, Major & et al (1998): Social Stigma- The Effectible Consequences of Attribution Ambiguity, Journal of Personality and Social Psychology,60.

Goffman, E (1993): Stigma, Notes on the Management of Spoiled Identity, Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Gordan,Haward&Bracie Weldon (2003) : The Impact of Career and Technical Education Programs on Adult Offenders: Learning behind Bars, The Journal of Correctional Education (4) .

Haynes, Stacy Hoskins(2011):TheEffects of Victim-Related Contextual Factors on the Criminal Justice System.
journals@sagepub.com; Web site: http://sagepub.com

Heatherton, T & et al (2000):Stigma- Social and Psychological Perspectives, Guilford Hill, New York.

Jynn, Nettler(1984):Explaining Crime, Mc Grew Hill Book, New York.

Kitchen, Peter; Williams, Allison (2010): Quality of Life and Perceptions of Crime in Saskatoon, Canada, *Social Indicators Research*, v95 n1 Jan.
Lemert ,Edwin (1975):Primary and Secondary Deviation, McGraw Hill, New York.
Link, B &Phelan, J (2001) :Conceptualizing Stigma, Annual Review of Sociology, London.
Matera,Sudeshna (2015):Thepoor getpoorer- Tracking relativepovertyinIndiausing a durables-basedmixturemodel, ,Journalof Development Economics.
http://dx.doi.org/10.1016/j.jdeveco.2015.07.003
Owens, Carl (2003):Social Symbols- Stigma and the Labor Market , Journal of Correctional Education,60.
Palmer, G &T,Innes and P, Kenway (2010): Monitoring poverty and social exclusion in Scotland.
http://www.poverty.org.uk/reports/scotland%202010.pdf
Smith P, Goggin, C,andGendreau, P (2002). The Effects of Prison Sentences and Intermediate Sanction On Recidivism: General Effect and Individual Differences. Criminology Journal 7 (3). May.
Spohn, Cassia & David Holleran(2002):The Effect of Imprisonment on Recidivism Rates of Felony Offenders ,Criminology Journal, 40(2).
Thio, Alex(1988):Deviant Behavior ,Harper &Row Publishers, New York
Zanden, James (1990): The Social Experience, Mc Craw-Hill Publishing Company ,New York.

Summary of the study

Social and economic determinants of reoffending
A Case study on a sample of reoffending criminals in the new Minia prison

* By dr\ Hanan Mohammed Atef Kishk

The main issue of the study is trying to determine the most substantial social and economic determinants of the phenomenon of reoffending and to recognize the most important personal and familial characteristics of reoffenders, and the most reoccurring patterns among them, and that all is to try to come up with recommendations to increase the chances of the released to be integrated and accepted in society and live honorable lives rather than being rejected by society.

The study is a descriptive analytic one. It depends on the qualitative analysis by using the methods of case study, and it depended on interviews as the main method of collecting data. The study is applied on 10 male reoffenders, currently confined criminals in the Highly Secured Prison in New Minia.

The study discovered many results; one of the most important results is that reoffenders often have similar personal and familial characteristics. The most important of these characteristics is that most of them did not receive much education or are illiterate. Also they are young, they come from big families with little money, they do manual labor and live in the most crowded and squatter areas. The study also indicates that dealing in narcotics is the most common pattern amongst them, followed by cheque frauds, theft then compulsive robbery.

The study shows that the most important social determinants of reoffending is the individual's feeling of being rejected by society regarding him as a social outcast, and his being punished once more of his crime by stigmatizing him forever as a criminal whose crime will be a stigma blocking all his chances of leading an honorable life .

Assistant Professor of Sociology, Faculty of Arts, Minia University •

As for the economic determinants, the study shows that the most important one is having no opportunities for the reoffenders to get a dignified job and having neither governmental nor non governmental entities to help the released . In light of the discoveries of the study, the recommendation is to coordinate the efforts of responsible authorities such as the Ministry of the Interior , the Ministry of Social Solidarity to set a plan to study the inmates' situations to help them adapt to society.

ملحق رقم (١)

دليل دراسة حالة

المحددات الاجتماعية والاقتصادية للعود إلى الجريمة

دراسة حالة على عينة من المجرمين العائدين لممارسة الجريمة المودعين في سجن المنيا الجديدة

أولا :البيانات الأولية وتشمل :

العمر ، المستوى التعليمي ،المستوى التعليمي للوالدين ،مهنة الوالدان، الحالة الزواجية ،عدد أفراد الأسرة ،المهنة قبل ارتكاب أول جريمة ،نوع السكن ،ملكية السكن ،عدد الغرف بالمسكن ،نوع الحي ،مدى توافر الخدمات بالمسكن .

ثانيا :بيانات عن الجرائم المرتكبة وتشمل :

نوع الجرائم المرتكبة وعددها ،الفاصل الزمني بين كل جريمة ،مدة العقوبة عن كل جريمة ،وجود سوابق إجرامية لدى أحد من أفراد الأسرة ،وجود سوابق إجرامية لدى احد الأصدقاء .

ثالثا :المحددات الاجتماعية للعود للجريمة وتشمل:

علاقة المبحوث بوالديه ..بإخوته..بزوجته..جيرانه..بأصدقائة قبل دخوله للسجن وأشكال التغير التي طرأت على هذه العلاقات بعد خروجه من السجن لأول مرة وأثر ذلك على عودته للجريمة، انتظام المبحوث في العبادات(الصوم والصلاة)، كيفية تقبل أفراد الأسرة له بعد خروجه من السجن ،كيفية تقبل أفراد المجتمع له بعد خروجه من السجن وأثر ذلك على عودته للجريمة ،اتصاله بسجناء سابقين بعد الإفراج عنه لأول مرة وأثر ذلك على عودته للجريمة ، الجهات الرسمية وغير الرسمية التي حاولت مساعدته بعد الإفراج عنه .

رابعا: المحددات الاقتصادية للعود للجريمة وتشمل:

متوسط الدخل الشهري ،مصادر الدخل الشهري ،وجود دخل شهري ثابت ،مدى كفاية الدخل الشهري لمواجهة الاحتياجات الأساسية ،عدد من يعولهم المبحوث ، أهم الأزمات الاقتصادية التي

واجهت المبحوث،كيفية مواجهة هذه الأزمات ،دور هذه الأزمات في تكرار ارتكاب الجرائم ،مصادر الدخل المتاحة للمبحوث بعد الخروج من السجن ،مدى توفر فرص عمل للمبحوث بعد الخروج من السجن ،الوظائف التي تقدم لها المبحوث بعد الخروج من السجن ، موقف أصحاب الأعمال من تشغيل المبحوث بعد وجود صحيفة سوابق له وأثر ذلك في ارتكاب باقي الجرائم ،قدرة المبحوث على إدارة مشروع خاص بعد الخروج من السجن،قدرة المبحوث على الحصول على قرض بعد الخروج من السجن .